الديحاني يقترح تغيير مسمى السمسرة العقارية إلى الوساطة العقارية

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحاً برغبة في شأن استخدام عبارة الوساطة العقارية بديلاً عن السمسرة العقارية في القرارات الوزارية أو الإدارية كافة، قال في مقدمته: صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (164) لسنة 2020م في شأن تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية، والذي صدر استناداً للقوانين والقرارات المنظمة لأعمال الشركات ومهنة السمسرة العقارية، ومنذ تطبيق هذا القانون ظهر من التطبيق العملي لممارسة هذه المهنة المبادرة إلى تعديل بعض احكامه بما يحقق الغاية منه، ولما كان الواضح من تطبيق أحكام القرار المشار إليه إن استخدام العامة والمتخصصين كلمة السمسرة العقارية قد خرج بها عن صحيح مفهومها وبما لا يحقق الغاية الحقيقية لطبيعة الأعمال التي يقوم بها السماسرة العقاريون الأمر الذي يتطلب معه وضع القرار الوزاري في صحيح مسماه وغايته، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تعديل المسمى في شأن قرارات مزاولة مهنة السمسرة العقارية الى عبارة الوساطة العقارية واستبدال هذه العبارة أينما كانت في القرارات الوزارية او الإدارية بمسمى الوساطة العقارية بديلاً عن السمسرة العقارية،

الغانم يناقش ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي تطورات الأوضاع الفلسطينية

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى جنيف امس في زيارة تستغرق يومين يجتمع خلالها كممثل للبرلمانات العربية إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باشيكو وعدد من مسؤولي الاتحاد.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم وسفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب وأركان المندوبية الكويتية.

ويأتي اجتماع الغانم الى باشيكو كممثل للمجموعة الجيوسياسية العربية بالتنسيق مع رئيس الاتحاد البرلماني العربي صقر غباش وذلك لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب اعتداءات قوات الاحتلال على القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية أخيرا.

وكان الغانم قد اقترح على الاجتماع البرلماني العربي الطارئ حول فلسطين والذي عقد في الـ12 من الشهر الماضي ، تشكيل وفود برلمانية عربية للتواصل مع ممثلي البرلمانات العالمية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد الدولي وذلك لخلق مزيد من الضغط من أجل فضح ممارسات الاحتلال والتأكيد على عدالة قضية الشعب الفلسطيني)

الغانم يصل الى جنيف

السايرـ الإصلاح السياسي مدخل رئيس لتطوير التعليم والإسكان والصحة

أكد النائب مهند الساير أهمية الإصلاح السياسي ، معتبرا أنه مدخل رئيس للإصلاح في مجالات التعليم و الإسكان و الصحة.

وقال الساير في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة « لدينا إصرار على أن يكون هذا المجلس على قدر المسؤولية ولن نقبل بأن يكون جزءا من هذا الفساد».

وتوجه الساير بمناشدات لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قائلا "أتوجه اليوم بخطاب إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وكنت أتمنى أن يكون هذا الرد على الخطاب الأميري الذي أعددته لمدة 4 أشهر داخل قاعة عبدالله السالم لكن للأسف بسبب تعطيل المؤسسة التشريعية أصبح لزاما علينا أن يكون الخطاب في هذا المكان».

وأضاف "يا صاحب السمو نحن أبناؤك وأتينا إلى مجلس الأمة في انتخابات 5 ديسمبر 2020 بإرادة الشعب لننقل همومهم ونقدم الحلول لهم، لكن يا صاحب السمو أنا أعلم علم اليقين أن مقامكم السامي لا يقبل بهذا التردي والسوء الذي أصاب كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة التشريعية». وتابع "يا صاحب السمو

مهند الساير

أنا أعلم أنك لا تقبل بوجود 800 مهجر من الكويتيين ولا تقبل أن يكون الطابور على الوظيفة أكثر من 30 ألف كويتي، ولا تقبل بهذا العدد من المواطنين الذين ينتظرون الإسكان ومنازلهم بسبب وجود بعض المتنفذين الذين يقومون برفع الإيجارات، ولا تقبل بالتردي الذي يحصل في التعليم والصحة وكل هذه الهموم».

وقال الساير "بعد إعادة تكليف الشيخ صباح الخالد رئيس الوزراء جلسنا وقدمنا له المقترحات والقوانين التي وعد بأن تقر في الجلسة الأولى لمجلس الأمة ولكن للأسف أخلف بوعده كما أخلف بوعده السابق في مجلس 2016 / 2020 عندما قال (لا تشريعية ولا تأجيل ولا دستورية)، وهو للأسف أخلف كل الوعود التي وعد بها الناس».

وأضاف "اليوم نعيش في احتقان وصراع سياسي مهم ولا يمكن أن نقبل يا صاحب السمو أن يجعلوا هذه المؤسسة صورية، فبلا إصلاح سياسي لن يكون هناك إصلاح في مجالات التعليم والإسكان والصحة».

وتابع " لا نقبل أن نكون (دمى) في ظل تحالف الرئيسين لتعطيل هذه المؤسسة، مضيفا أنه" سيأتي وقت ستلعننا الأجيال القادمة لأننا سمحنا بأن تتحول هذه المؤسسة إلى صورية».

وأوضح أن من يقدم الحلول لا يفترض أنه يطلب الحل ولا يمكن أن يكون هناك نائب في مجلس الأمة يرتجي أن يكون هناك حل لهذا المجلس، فقد أتينا لنعمل وحتى نعكس الواقع المرير الذي يمر به الشعب الكويتي وهذا دورنا وواجبنا ولن نتخلى عنه».

تحفظ على طلب عقد جلسة خاصة بقضايا النصب العقاري وارتفاع أسعار البناء

المويزري: نسير إلى طريق مظلم بسبب سيطرة فئة على كل مراكز القرار

رياض عواد

قال النائب شعيب المويزري إنه لن يحضر الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة قضايا النصب العقاري وارتفاع أسعار البناء معربا عن اعتقاده أن تلك القضايا تستحق مساءلة الوزراء المعنيين بها.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "استدعيت الاثنين الماضي من النيابة العامة للإدلاء بالشهادة في أحداث الجلسة الافتتاحية لكن لم أجد أي بلاغ أو شكوى، وأثبت في المحضر أن الإجراء مخالف ولا يمكن القبول به لأن ما تمت إحالته هو فقط الأوراق أو الطلبات التي قدمها النواب للمجلس لتشكيل لجان للتحقيق».

وأضاف " ذهبت إلى النيابة رغم علمي بعدم وجود شكوى أو بلاغ احتراما لرمزيتها، والإجراء الذي تم من خلاله استدعاؤنا كان يجب أن يتم بعد قيام المبلغ وهو رئيس مجلس الأمة بتقديم البلاغ أو الشكوى، لكن بما أنه لا توجد شكوى أو بلاغ فالإجراء يعتبر مخالفا ويتحمل النائب العام هذه المخالفة في الإجراءات المتبعة وفقا للقانون».

من جانب آخر، أبدى المويزري تحفظه على طلب عقد جلسة خاصة بالنصب العقاري وارتفاع أسعار مواد البناء، مشيراً إلى أنه لن يحضر الجلسة.

ولفت إلى أنه بدلا من طلب الجلسة كان من المفترض مساءلة الوزراء المعنيين الذين تتعلق كل القضايا باختصاصاتهم.

وأضاف أنه "بالنسبة لغلاء الأسعار فهو أيضا مسؤولية وزارة التجارة، وبالتالي فهذه الجلسة كان المفترض أن تكون مساءلة الوزراء الذين تخلفوا عن تطبيق الأحكام الواردة في قضايا النصب العقاري وأيضا لعدم تنفيذ وزير التجارة واجباته المسؤول عنها وهناك قرارات وقوانين تنظيم هذا الأمر».

في قضية أخرى قال المويزري إن "قضية العفو عن إخواننا النواب السابقين والمهجرين وأبنائنا، اختفت عن الساحة كما اختفت قضية المصالحة الوطنية».

وأضاف "أقولها بكل صراحة أن هناك من لا يضع أي اعتبار لقضية العفو عن إخواننا سواء النواب السابقين الذين كانوا يدافعون عن المال العام وعن الشعب أو عن الإخوة المهجرين بسبب تغريدات».

وتابع المويزري" رغم أن الكويت تصالحت مع العراق التي غزت الدولة إلا أن قضية المصالحة الوطنية مع أبناء الشعب أهملت، وأنا هنا أؤكد بأني لا أقصد النواب».

وقال "الكل يعرف الأوضاع السيئة في البلد وما يدور فيه ووصلنا إلى مرحلة من السوء في البلد أدى إلى تذمر بمستوى عال لدى كل أبناء وبنات الشعب، ولا ألومهم لأن هناك من يستخدم كل الوسائل

شعيب المويزري

ضد الشعب للاستيلاء على الثروة وعلى مقدرات الدولة».

واعتبر ان " نفس المجموعة التي تستولي على ثروات الدولة ومقدراتها هي التي تخلق الأزمات حتى ينشغل الشعب، وأصبحت المظالم تمر علينا بشكل يومي وهناك تذمر كبير من كل المواطنين من كافة الفئات العمرية ذكورا ونساء وأيضا انتشار للظلم بسبب سيطرة الفئة التي تريد نهب البلد على مكامن الدولة».

وتساءل "أين دور أمن الدولة ولماذا لا يرفع أمن الدولة تقاريره الخاصة عن الاستياء العام وما يحصل في البلد إلى الديوان الأميري ليرفعها لسمو الأمير "، مؤكدا أن "القيادة السياسية يجب أن تطلع على تقارير وافية وكاملة وواضحة وحقيقية عن الوضع السيء جدا في البلد».

وأضاف "إذا كانوا لم يقوموا بتوصيل هذا الأمر فأنا شخصيا أوصل للقيادة السياسية ونخاطب والدنا الشيخ نواف ونقول له إن الوضع أسوأ من السيئ، ونحن نسير إلى طريق مظلم بسبب سيطرة فئة على كل مراكز القرار».

واعتبر أن " أزمة الإسكان مفتعلة وأزمة البدون مفتعلة وأزمة القروض مفتعلة وأزمة تردي الخدمات الصحية والتعليمية مفتعلة وأن الحكومة العاجزة عن أداء مهامها وواجباتها تتخذ قرارات (من رأسها) ولا ترد لا على دستور ولا شعب ».

وأكد المويزري على أن هذه الأزمات المختلقة مخطط لاستمرارها، موضحا أن "الأزمة الإسكانية تركوها تستمر حتى ينفذوا قانون المطور العقاري والرهن العقاري والذي هو نهب لأموال الدولة، وأزمة البدون تحل بأن يتم منح الجنسية لمستحقيها وتوفير حياة كريمة لتلك الفئة، وأزمة التوظيف مفتعلة لأن النهج الحالي يريد أن يشغل الناس بالأزمات».

وأضاف " مثل ما فعلوا مع الشعب الكويتي في قضية القروض المفتعلة، سوف يفعلون في القضية الإسكانية والآن 107 آلاف أسرة تنتظر السكن، وبنك التسليف غير قادر على أداء مهامه، والذي تصلنا عنه عشرات الشكاوى بسبب القيادة والإدارة السيئة لهذا المرفق العام «.

وانتقد المويزري قرار الحكومة فيما يخص منع سفر من لا يتم تطعيمه قائلا " لا توجد دولة في العالم أصدرت قرارات بمنع مواطنيها من السفر، فهذا ليس من شأن الدولة ، مبينا أنه إذا كانت هناك دولة تمنع دخول غير المطعمين فهذه مسؤولية الدولة الأخرى وليست مسؤولية الكويت».

واعتبر أن "الحكومة تتخذ هذه القرارات لأنها لم تجد أحدا أمامها بسبب تردي الأوضاع، وأن استمرار التحالف بين رئيسي السلطتين ليس في مصلحة البلد».

وأعرب عن اعتقاده أن "المرحلة المقبلة سيسيطرون على المؤسسات ومقدرات الدولة بحجة الخصخصة وعدم قدرة الدولة على سداد الرواتب والفقر سيطال كل المواطنين».

وذكر أن "وزير المالية يقول بأن هناك إعادة الهيكلة للإصلاح الاقتصادي لكن الحكومة والفئة المستفيدة يستمرؤون حقوق الشعب الكويتي، وتوقعوا انه خلال عامين سيبيعون كل شيء وحتى الثروة النفطية ستسيطر عليها هذه المجموعة بعد اللجوء إلى الدين العام وعدم قدرة الدولة على السداد».

وذكر أن "وزارة الدفاع تجبر الضباط على تقديم طلب للتقاعد في ظل صمت وزير الدفاع، مضيفا " إن كان يظن أن تأجيل الاستجوابات سيحميه، أقول له إني سآتيك من حيث لا تعلم برد لن يجعلك تنام ومن حولك وفقا للقانون».

وأضاف " يجب ألا تعتقد الحكومة أن عقد جلسة هو أقصى ما نملك ، لأن سلوكياتك قسما بالله لو اضطر الأمر لفضحكم بكل وسائل الإعلام وإذا كنتم تفكرون بأنكم ستركبون الطائرات وتغادرون بعد نهب البلد فإن الكويت هي الباقية وسنلاحقكم بكل الوسائل وسيكون الرد عليكم مزلزلا».

وقال "أعلم أن رئيس الوزراء وحكومته ورئيس المجلس يحتضرون وسوف تثبت لكم الأيام القادمة، ولن يستطيع أحد أن يوقفني عن اتخاذ أي إجراء أراه من صالح بلدي والشعب».

وأضاف "هذا الشعب الذي تريدون أن تصلوا به إلى مستوى الفقر بالسرقات والأموال التي تم نهبها لإقامة قصور في أوروبا وأمريكا لن نسكت عنها وسنلاحق بكل الوسائل القانونية والسلمية وسنجعلكم تندمون».

وأكد أن "من ظلم واستهتر بحق الشعب الكويتي ولم يحترمهم وتسبب في تشريدهم وقطع أرزاقهم وظلمهم، سيكون الرد عليه في القريب العاجل

مطيع : ما المشاريع التي تعاقدت وزارتا الدفاع والصحة لإنجازها؟

وجه النائب د. أحمد مطيع 4 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، جاءت كالتالي:

سؤال إلى وزير الدفاع

ونص السؤال على ما يلي:

ساهمت وزارة الدفاع بأعمال وطنية مشهودة خلال أزمة كورونا بإطار التعاون مع وزارة الصحة لإنجاز العديد من المشاريع المهمة كإنشاء المحاجر والمستشفيات الميدانية وغيرها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المشاريع التي تعاقدت وزارة الدفاع مع وزارة الصحة لإنجازها؟

2 – صورة ضوئية من جميع العقود التي وُقعت أو الجاري التعاقد عليها مع وزارة الصحة، وهل هناك أي أوامر تغييرية طرأت على هذه العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتفاصيل تلك العقود مع بيان قيمة كل عقد على حدة وأي أوامر تغييرية طرأت عليها.

3 – هل خاطبت وزارة الدفاع وزارة الصحة حول جدوى هذه المشاريع ومدى حاجة الدولة الفعلية لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع المخاطبات والمراسلات في هذا الشأن.

4 – هل أنجزت وزارة الدفاع هذه المشاريع بوقتها المحدد بالعقد؟

سؤالان إلى وزير الصحة

ونص السؤال الأول على ما يلي:

خصصت دولة الكويت أموالا طائلة فرضتها ظروف مواجهة جائحة كورونا، وكان الحظ الأكبر من صرف هذه الأموال من نصيب وزارة الصحة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – جميع القرارات والتعاميم واللوائح الصادرة الخاصة بتعاقدات وزارة الصحة المتعلقة بمواجهة أزمة كورونا للفترة من 1/3/2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – صورة ضوئية عن جميع العقود التي وُقعت أو الجاري التعاقد عليها والخاصة بمواجهة أزمة كورونا للفترة من 1/3/2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – جميع المبالغ التي صُرفت أو تم الارتباط عليها خلال جائحة كورونا، مرفق بها جميع المستندات المؤيدة للصرف للفترة من 1/3/2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – جميع الإجراءات التي تمت على تلك التعاقدات الخاصة بأزمة كورونا وفقا للقوانين والقرارات والتعاميم واللوائح المنظمة، مع بيان أسلوب التعاقد (مناقصة أو تعاقد مباشر) للفترة من1/3/2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

قامت وزارة الصحة خلال أزمة كورونا بالتعاون مع العديد من الجهات لتنفيذ بعض المشاريع في إطار الحملة الوطنية لمواجهة جائحة كورونا كتشييد المحاجر والمستشفيات الميدانية وغيرها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الجهات التي تعاقدت معها وزارة الصحة لتنفيذ وإنجاز مشاريع خاصة بمواجهة جائحة كورونا سواء كانت هذه الجهات حكومية أو خاصة؟ وما هذه المشاريع؟

2 – صورة ضوئية عن جميع العقود التي وُقعت أو الجاري التعاقد عليها مع تلك الجهات، وهل هناك أي أوامر تغييرية طرأت على تلك العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتفاصيل تلك العقود مع باين قيمة كل عقد على حدة وأي أوامر تغييرية طرأت عليها.

3 – صورة ضوئية من جميع المخاطبات والمراسلات بين وزارة الصحة وهذه الجهات حول جدوى هذه المشاريع ومدى حاجة الدولة الفعلية لها.

4 – هل أنجزت الجهات المشار إليها هذه المشاريع بالأوقات المحددة في العقود؟

د. أحمد مطيع العازمي

العرو يقترح منع تقاضي فوائد على «الاستبدال» وإعادة الأموال المحصلة منذ تطبيق النظام

أعلن النائب مبارك العرو عن تقدمه باقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد عن القروض التي تقدمها (التأمينات) للموظفين والمتقاعدين وإعادة ما تحصل من أموال لأصحابها. ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى:

يقع باطلاً تقاضي أي فوائد أو رسوم أو مبالغ تحت أي مسمي يتم احتسابها على من استبدل راتبه مقابل قرض من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سواء كان المقترض موظفاً أو متقاعداً.

المادة الثانية:

تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باحتساب ما تم تقاضيه من فوائد استبدال الراتب منذ تاريخ بدء النظام، وتقوم بإعادة المبالغ المتحصلة الى من أخذت منهم.

المادة الثالثة:

تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإعداد آلية لسداد المبالغ المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة الرابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الدستور الكويت نص في مادته (الثامنة) على ان تكفل الدولة الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين باعتبارها من دعامات المجتمع الكويتي كما أكدت المادة (الحادية عشرة) كفالة الدولة للمواطنين في حالة المرض والشيخوخة والعجز عن العمل وأن توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية وهي قواعد أتى بها الدستور الكويتي.

وبالاطلاع على الأحكام المتعلقة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص علسها في الأمر الأميري رقم (61) لسنة 1976، بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تبين عدم وجود ما يجيز للمؤسسة تحت أي مسمى تقاضي أي فوائد على من يستبدل جزءا من راتبه ليحصل على مبلغ من المال يعينه على مواجهة ظروف الحياة. وقد أثبتت التجربة العلمية أن المؤسسة قد دأبت على تقاضي فوائد فاحشة ليس لها سند من دستور أو قانون، واستمر ذلك منذ بداية العمل بنظام الاستبدال سواء بالنسبة للموظف أو المتقاعد، ما كبد الموظفين والمتقاعدين مبالغ باهظة فرضت عليهم من دون أي أساس قانوني أو مبرر موضوعي.

كما ينبغي الإشارة الى تواتر أحكام التمييز في شأن عدم جواز تقاضي أي مبالغ إضافية تحت أي مسمى مقابل ما تدفعه المؤسسة من قروض مدنية وهو تطبيق صحيح لنص المادة (305) من القانون المدني الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1980 والتي نصت على بطلان تقاضي أي مبالغ أو فوائد مالية مهما كان اسمها تجاه القروض المدنية ومنها قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

أضف الى ذلك الفتوى التي صدرت من وزارة الأوقاف الكويتية تحت رقم (9) لسنة 2010 بتاريخ 14/3/2010 والتي تقضي بتحريم تقاضي فائدة على هذه القروض، لكل هذه الأسباب رؤى التقدم بهذا الاقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد عن القروض التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للموظفين والمتقاعدين مقابل استبدال جزء من الراتب (المادة الأولى)، كما نصت (المادة الثانية) منه على إعادة ما تحصل من أموال لأصحابها.

ولما كانت المؤسسة قد تقاضت مبالغ طائلة من المذكورين أعلاه مقابل استبدال جزء من رواتبهم فقد وجب إيجاد آلية تكفل إعادة المبالغ التي تم تحصيلها من المتقاعدين وغيرهم، من خلال جدولة هذه المبالغ وتمام سدادها في خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذا القانون وذلك حرصاً على الملاءة المالية للمؤسسة